سلام ينأى بنفسه عن التهاني فغاب عن حفل السيسي تجنباً للأسد

لا رئيس غداً و«السلسلة» تضع مصير البرلمان والحكومة على المحك

مصادر لـ «الأنباء»: أسهم قهوجي تتقدم في بورصة الاهتمامات الخارجية

بيروت ـ عمر حبنجر

«لو بدها تشتي كانت غيمت».. مثل لبناني قديم يتجدد مع الواقع السياسي لهذا البلد المنكود بموقعه الجغرافي وتركيبته الطائفية.

والمعنى من هذا القول، أنه لا مؤشرات على إمكانية انتخاب رئيس للجمهورية في الجلسة النيابية المقررة يوم غد الاثنين، وربما أيضا على احتمالات إقرار سلسلة الرتب والرواتب للموظفين يوم الثلاثاء.

وأكثر من ذلك ثمة معطيات توحي بغياب لبنان عن نشاطات خارجية مهمة، كحفل تنصيب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي اليوم الأحد. فرئيس الحكومة تمام سلام الذي يمثل السلطة التنفيذية في لبنان الآن، قرر التمسك بسياسة النأي بالنفس عن أفراح المنطقة وأتراحها، ورغم ارتياح اللبنانيين لفوز السيسي في مصر، فإن الرئيس سلام اتجه للغياب عن حفل التنصيب، حتى لا يغدو عليه حضور حفل تنصيب الرئيس السوري بشار الاسد لاحقا، فلا عين ترى ولا قلب يوجع.

واللافت أنه ما من تهنئة علنية رسمية صدرت من لبنان وعلى مستوى كبار المسؤولين، سوى تهنئة السيد حسن نصرالله الخطابية.

بالمقابل تشهد باريس حراكا لبنانيا ملموسا، فالرئيس ميشال سليمان الذي يمضي إجازة فرنسية سيلتقي الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، والنائب وليد جنبلاط على موعد مع الرئيس سعد الحريري هناك، ولقاء جنبلاط ـ الحريري يكتسب أهميته من كونه يسبق قول الحريري كلمته الأخيرة بخصوص الموقف من ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة اللبنانية.

ويذكر أن جنبلاط، الذي وصفه عون «بالبيضة المودرة» أخيرا، حسم موقفه الرافض لرئاسة عون، رغم وقوفه على خاطر حزب الله الداعم لزعيم الرابية في أكثر من مجال، وفي معلومات «الأنباء» ان جنبلاط شارك في تذكير بعض الزعماء العرب بخطر رئاسة عون على وثيقة الطائف، التي ترعى الحياة الدستورية في لبنان.

ويبدو أن أسهم قائد الجيش العماد قهوجي هي الأكثر رواجا في بورصة الرئاسة اللبنانية، هذه الايام بوصفه الاقدر من سواه على حماية الاستقرار النسبي القائم حاليا منذ تشكيل الحكومة السلامية، وفي معطيات الكواليس السياسية، ان وزير الخارجية الاميركية جون كيري ألمح الى ذلك في لقاءاته المحدودة في بيروت والتي اقتصرت على رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة تمام سلام، والبطريرك الماروني بشارة الراعي، من قبيل ما اعتاد عليه اللبنانيون في أزماتهم السياسية، حيث باتت قيادة الجيش، البوابة التقليدية لرئاسة الجمهورية.

زيارة كيري ولقاءاته المحدودة والحصرية أثارت اللغط حول لقاء كان يجب أن يتم مع وزير الخارجية جبران باسيل، الذي لم يقطع زيارته الى الصين ليحظى بهذا الشرف. وآخر بقي ضمن دائرة الاحتمال، بل الانتظار مع النائب وليد جنبلاط، الموصوف «ببيضة القبان» اللبناني، لكن لم يحصل بسبب ضيق وقت كيري. وثالث كان مفترضا مع مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني، من قبيل التوازن التقليدي، تبعا للقائه البطريرك الماروني، وجاءت المبررات الأميركية سريعا. وهي ان كيري التقى من يعتبر أنهم معنيون مباشرة برئاسة الجمهورية، وقد كلف السفير ديفيد هيل بشرح الدفع لجنبلاط، أما لقاء المفتي فلم يكن في الوارد، لانتفاء الدواعي والمبررات السياسية فضلا عن وجود حال من القطيعة بين المفتي والديبلوماسية الأميركية منذ رفضت السفيرة السابقة مورا كونيللي القيام بزيارة بروتوكولية لدار الفتوى، بعدما أبلغت بأن عليها ان تضع غطاء على رأسها خلال الزيارة.

من جهته، الحزب التقدمي الاشتراكي نفى صحة ما تداولته وسائل الإعلام عن امتعاض جنبلاط من عدم لقائه وزير الخارجية الأميركي جون كيري في بيروت، وقال التوضيح الحزبي انه في الأساس لم يكن هناك من موعد للاجتماع بين جنبلاط وكيري الذي تربطه به علاقات صداقة قديمة قبل ان يصبح وزيرا للخارجية، وأكد الحزب ان السفير الأميركي في بيروت ديفيد هيل نقل الى جنبلاط تحيات الوزير، وان جنبلاط أبدى تفهمه الكامل للموقف.

وكان السيد نصرالله دعا النواب لحسم مسألة سلسلة رتب ورواتب الموظفين في الجلسة النيابية المقررة الثلاثاء.

نصرالله دعا ايضا الى عدم انتظار ما ستؤول إليه المحادثات السعودية ـ الإيرانية التي لا مواعيد لها حتى الآن. القبول بالرئيس القوي الذي يملك حيثية وطنية ومسيحية.

نصرالله نفى اي تفكير لدى حزب الله بالمثالثة الطائفية في لبنان، مشيرا الى ان المثالثة مشروع فرنسي طرح على ايران قبل سنوات وجوبه بالرفض الشيعي في لبنان.

ودعا المعارضة السورية الى التفاوض مع الرئيس المنتخب بشار الأسد.

وفي رد مباشر من الرئيس ميشال سليمان على الأمين العام لحزب الله، قال سليمان انه لا يكفي رفض المثالثة وإنكار العمل لتحقيقها، او المناداة بالمناصفة بل المطلوب احترام الدستور وممارسة الديموقراطية وتأمين النصاب من دون وضع مواصفات مسبقة «وعُب الطلب».

وشدد سليمان على إفساح المجال لبناء الدولة القوية والعادلة، صاحبة السيادة على كامل أراضيها، وصاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في السياسة الخارجية وفي الحرب والسلم.

مصادر في حزب «القوات اللبنانية» قالت لـ «النهار» امس ان كلام نصرالله عن المرشح المسيحي امر جيد لكن المسيحي القوي الذي يحمل مشروعا هو الأكثر جودة، ونوافق تماما على ان تكون الانتخابات لبنانية 100٪، فليشارك حزب الله بتأمين النصاب والا يكون مشاركا في تعطيل الانتخابات الرئاسية.

وفي تعليق لـ «إذاعة لبنان الحر» القواتية ردا على خطاب نصرالله، قالت: ان الأمين العام لحزب الله حاول تصوير نفسه مرشدا عاما للجمهورية اللبنانية بوصفه دفتر شروط لرئاسة الجمهورية، وقالت ان نصرالله الممسك، كما يبدو بمفتاح مجلس النواب أقفل أبواب المجلس الا لانتخاب الشخصية التي لها حيثية مسيحية وطنية وفق منظوره.

وطالب بفتح هذه الأبواب للتشريع الاستنسابي خلافا للدستور والقوانين التي تقول انه في حالة الفراغ يتحرك المجلس الى هيئة ناخبة فقط.

ولفتت إذاعة القوات اللبنانية الى ان نصرالله لم يسم الشخصية التي تحدث عنها.

في غضون ذلك، لعبة شد الحبل مستمرة بين حزب الله والبطريرك الماروني بشارة الراعي، وآخر جولاته حصلت في بلدة «لاسا» الشيعية في قضاء جبيل ذي الغالبية المارونية، حيث اقدم مسؤول حزب الله في البلدة بسار المقداد على إقامة منزل على ارض تقول مطرانية جبيل المارونية انها جزء من الاوقاف التابعة لها، بموجب صكوك رسمية وأحكام قضائية.

واعتبر تحريك هذا الموضوع القديم ردا من الحزب على زيارة البطريرك الى القدس، وكذلك على مطران جبيل واسمه ميشال عون، لدفاعه بشراسة عن زيارة الراعي.

وقد تمت اشادة البناء تحت حماية 50 عنصرا من الحزب ومنعت قوى الأمن الداخلي من الاقتراب، وأبلغها المقداد بكل صراحة ان الحزب طلب منه ان يصب سقف الورشة، لكن المقداد نفى ذلك.

البطريرك الراعي وخلال استقباله وفدا من رجال الدين يمثلون كافة الطوائف اللبنانية دعا النواب لاحترام الدستور الذي يلزمهم بانتخاب رئيس للجمهورية.

وسأل: هل يعقل ان نكون دولة بلا رأس؟ هذا ما لن نقبله ابدا.

وفي هذا السياق، طرح التيار الوطني الحر فكرة اجراء انتخابات نيابية جديدة، ليتولى البرلمان الجديد انتخاب رئيس للجمهورية.

ويقول النائب آلان عون: اذا وصلنا الى خيارين مرين، التمديد لمجلس النواب او اجراء الانتخابات على اساس قانون الانتخابات الحالي، نكون مع إجراء الانتخابات على أساس القانون الحالي، وهذا المجلس ينتخب الرئيس.

ويفهم من كلام النائب عون ان العماد ميشال عون قد يعول على الانتخابات النيابية المقبلة للوصول الى الرئاسة، من خلال تفاهم ضمني مع تيار المستقبل.

لكن النائب جان اوغاسبيان عضو كتلة المستقبل، اعتبر هذا الكلام مجافيا للواقع، وقال ان العماد عون يناقض نفسه، من جهة يرفض الانصياع للفراغ، ومن جهة ثانية يتطلع الى الانتخابات النيابية، مؤكدا ان البلد لا تحتمل مغامرات.

في غضون ذلك تبلغ رئيس مجلس النواب نبيه بري رسالة فرنسية نقلها اليه السفير باتريك باولي، تدعو الى وجوب انتخاب رئيس للجمهورية في اسرع وقت.

وقال السفير باولي للصحافيين ان هذا الانتخاب هو اولى الضرورات اللبنانية.

وفي خلاصة الموقف السياسي المرتقب اعتبارا من الغد فإن المعلومات المتوافرة لـ «الأنباء» تفيد بأن جلسة انتخاب الرئيس المقررة يوم الاثنين لن تنعقد في حين تتمحور الاتصالات حول تأمين اقرار سلسلة الرتب والرواتب في جلسة الثلاثاء، تحت طائلة انطلاق موجة اضرابات واعتصامات تعطل عمل الدوائر الحكومية، وتقود الى تعطيل مجلس النواب ومجلس الوزراء.

ويسعى تيار المستقبل الى عقد جلسة طارئة للجنة الفرعية المكلفة تأمين الواردات لسلسلة الرتب والرواتب اليوم او غدا الاثنين وبالذات قبل جلسة الثلاثاء المفصلية.

اطلاق حملة ترميم الابنية المتضررة في شارع سوريا بطرابلس بتبرّع من الحريري بقيمة مليون و810آلاف دولار (محمود الطويل)

نصرالله: نسب المثالثة إلى الفرنسيين لا الإيرانيين وسليمان يرد عليه من باريس: لا يكفي إنكار العمل لتحقيق المثالثة

رسالة فرنسية لنبيه بري لانتخاب رئيس في أسرع وقت

مصدر في 8 آذار لـ «الأنباء»: بري يجري اتصالات لتأمين قاعدة توافق حول سلسلة الرتب والرواتب

بيروت ـ داود رمال

أوضح مصدر في قوى 8 آذار لـ «الأنباء» ان «رئيس مجلس النواب نبيه بري باشر اتصالات ومشاورات مع مختلف القوى السياسية الممثلة في المجلس النيابي بهدف تأمين قاعدة توافق حول موضوع سلسلة الرتب والرواتب قبل الجلسة العامة لمناقشتها في التاسع من الشهر الجاري، وعلى قاعدة ان إقرار السلسلة صار أكثر إلحاحا لأن مصير عشرات آلاف الطلاب معلق على إقرارها والذي يجب عدم ربطه بملفات سياسية اخرى وتحديدا انتخاب رئيس جديد للجمهورية».

وقال المصدر ان دور اللجنة الفرعية لدراسة السلسلة انتهى والنقاش أصبح في ملعب الهيئة العامة ولا داعي للعودة الى لجنة فرعية جديدة، وأي طرح في هذا الاتجاه هو بمثابة تهرب من المسؤولية.

وأكد ان موقف قوى 8 آذار هو مع إقرار السلسلة وضد فرض ضرائب تطال الطبقات الفقيرة، تأمينا للتوازن بين الحقوق والواردات والإصلاحات، وكل ذلك قاعدته الأساسية انتظام عمل المالية العامة المعطل منذ عقد من الزمن جراء عدم إقرار الموازنات العامة، والإنجاز المهم هو الانتهاء من إعداد مشروع موازنة العام 2014 والذي أصبح في عهدة مجلس الوزراء الذي سيباشر مناقشته قريبا.

لبنان: شغور الرئاسة وتعطيل الدولة

بيروت ـ د.ناصر زيدان

تخيم اجواء من القلق السياسي الواسع على لبنان، رغم الاستقرار الامني اللافت الذي تعيشه البلاد. وتتزايد التساؤلات حول مغزى السياسة التعطيلية التي تنتهجها بعض القوى الفاعلة، برغم ادراكها أن التعطيل لا يحقق الاهداف التي تربوا عليها، لا في الوصول الى قصر بعبدا، ولا في احتكار المقاعد النيابية التي تتجاوز حجم تمثيلها الشعبي.

والتعطيل لم يقتصر على جلسات انتخاب رئيس جديد للجمهورية، بل طال العمل التشريعي لمجلس النواب، ويتمدد الى الحكومة التي تتولى السلطة التنفيذية، بما في ذلك صلاحيات رئيس الجمهورية، وفقا لما تنص عليه المادة 62 من الدستور عند خلو الرئاسة لأي سبب كان، كما هو عليه الحال اليوم.

الجدل الفقهي، والدستوري، الذي تطلقه بعض الأوساط حول تعطيل التشريع في حالة الشغور في موقع الرئاسة الأولى، يتمدد الى اجتهادات غريبة طرحت داخل مجلس الوزراء، وتكاد تعطل عمل السلطة التنفيذية ايضا، عن طريق اطلاق تهديدات وتفسيرات، تطول الصيغة، اكثر مما هي ضغوط للإسراع في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، لأن القوى التي تقف وراء الضغوط التعطيلية في مجلس الوزراء، هي التي تقف بالدرجة الأولى وراء تعطيل النصاب لجلسة انتخاب رئيس جديد.

صلاحيات مجلس النواب التشريعية واضحة والمادة 75 من الدستور تتحدث عن عدم جواز التشريع اثناء الجلسة الملتئمة لانتخاب رئيس جمهورية فقط، ولم تشر الى عدم جواز التشريع اثناء فترة الشغور الرئاسي، كما يحلو للبعض تفسيره خطأ (والدليل ان الرئيس ميشال سليمان استدرك الامر بتوقيع مرسوم فتح دورة استثنائية للمجلس في آخر يوم من ولايته، علما ان جلسات الانتخاب لا تحتاج لفتح دورة استثنائية لمجلس النواب، وهو ينعقد حكما لغرض الانتخاب). ورفض اقرار سلسلة الرتب والرواتب، لا تبرره حجج تعطيلية تدعي عدم قدرة المجلس النيابي على التشريع، برغم الملاحظات الواقعية التي يسوقها البعض على ضخامة ارقام السلسلة والمبالغة في تقديمات بعض جوانبها التي لا يتحملها الوضع الاقتصادي المكبل في لبنان، والهروب من تفريغ اساتذة الجامعة اللبنانية لا يبرر تعطيل الحكومة، فالجامعة لا تسير من دون اساتذة.

صلاحية مجلس الوزراء المناطة به السلطة التنفيذية، وفقا لما تنص عليه المادة 65 من الدستور، لا يجوز الانتقاص منها في حالة شغور سدة الرئاسة الأولى، بل العكس، ان صلاحية مجلس الوزراء تتمدد لتغطي صلاحيات الرئاسة الشاغرة، وفقا لما جاء في المادة 62 من الدستور، وهي مرحلة يفترض ان تكون قصيرة، واستثنائية، ولا يوجد مبرر دستوري في اطالتها، فتعطيل انتخاب رئيس للجمهورية يعبر عن خلل سياسي في اداء بعض الكتل النيابية، اكثر مما هو خلل بالمعنى الفقهي للدستور، وحضور النواب جلسة الانتخاب الزامي على ما تشير الاعراف الدستورية، ولا يمكن تبريره الا بسبب قاهر يفترض بالنائب ان يبينه عند الغياب، فالأعمال السيادية الكبرى لا يمكن ربطها بالمصالح السياسية الصغيرة.

أما الآلية التي يفترض اعتمادها في ممارسة صلاحية رئيس الجمهورية ليست غامضة الى الحدود التي تدعيها قوى سياسية، ودور الرئاسة الجامع كرمز لوحدة الوطن والمفاوضات الخارجية ومنح الاوسمة والمهام السيادية والشخصية الاخرى لا يمكن ممارستها جماعيا.

والواجبات الإجرائية الملقاة على عاتق مجلس الوزراء في حالة الشغور محصورة بعدد من المواضيع اهمها الاطلاع على جدول اعمال الجلسات، والتوقيع على المراسيم، ونشر القوانين، وهذا الامر بطبيعة الحال يخضع لموافقة كل الوزراء بالتفاهم، ولكن القرارات التي تصدر عن الحكومة وفقا للآلية التي ينص عليها الدستور، نافذة حكما، وهذا ما يحصل في الاوقات العادية بوجود رئيس للجمهورية.

لا يمكن التسليم بمقاربة احداث فراغ تعطيلي في مؤسسة مجلس النواب، ومؤسسة مجلس الوزراء، في فترة الفراغ في قصر بعبدا، ذلك ان مخاطر هذا النهج تخلق مخاوف واسعة، وتنذر بتداعيات جوهرية على الشراكة الوطنية ـ على ما اشار الرئيس نبيه بري ـ وتؤسس لاحتقان طائفي لا تتحمله البلاد في هذه المرحلة العصيبة، وهي لم تخرج حتى الآن من الاحتقان المذهبي الواسع الذي تفاقم مع تطورات الأزمة السورية.

أوساط سياسية متابعة لما يجري، ترى أن الأعمال التعطيلية لا يمكن ان تحقق اهداف الساعين إليها، خصوصا في امكانية ايصال احد المرشحين الى قصر بعبدا، لاسيما ان ضرر التعطيل يطول الجميع، وعلى وجه التحديد جمهور القوى المعطلة، لأن هذا الجمهور يتطلع اكثر من غيره الى الاستقرار واستتباب الأمن، وإلى قوة مؤسسات الدولة التي تضمن سير الامور في سياقها الطبيعي، بعيدا عن ممارسات التشبيح والاستعلاء الميليشياوية.

النائب «المستقبلي» أكد أن إعادة انتخاب الأسد لن تغير في معادلات الثورة السورية

خضر حبيب لـ «الأنباء»: جعجع مرشح الحريري حتى الساعة وانفتاح الأخير على عون لا يعني التخلي عن الحلفاء

بيروت ـ زينة طبارة

لفت النائب خضر حبيب، وهو النائب العلوي الثاني في البرلمان اللبناني في تصريح لـ «الأنباء» الى أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية بقاء الوضع السوري على ما هو عليه، والمرشح على اثر مسرحية الانتخابات الرئاسية الهزلية أن يستمر لسنين طويلة وطويلة جدا، خصوصا أن اللاعب الروسي يسارع الى وضع العصي في الدواليب في كل مرة يحاول فيها مجلس الأمن اتخاذ قرار يمنع فيه استمرار نهر الدماء في سورية، بمعنى آخر يعتبر حبيب أن وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري لم يُخطئ في دعوته من بيروت كل من روسيا وإيران وحزب الله الى وقف الحرب في سورية، مع العلم أن حزب الله مجرد رقم صغير في الحسابات الايرانية وقرار مشاركته في الحرب السورية موجود في طهران لدى قيادة الثورة وليس في حارة حريك لدى السيد حسن نصرالله.

خضر حبيب

ورأى عضو كتلة المستقبل النائب حبيب أن الانتخابات الرئاسية السورية، تساوي صفرا مكعبا بكل المقاييس وتحديدا بالمقياس الديموقراطي، وهي من أكبر الإهانات التي سطّرها نظام الأسد بحق الشعب السوري، معتبرا أنه كان أجدى بالمجتمع الدولي أن يمنع حصول هذه الانتخابات المهزلة، احتراما للدماء السورية التي أهريقت على منبح المطالبة بالحرية الديموقراطية، مشيرا من جهة ثانية الى أنه وبغض النظر عن الطريقة المخابراتية التي يعتمدها النظام كل سبع سنوات لإعادة انتخاب الأسد، إلا أن النتيجة لن تغير بأي من معادلات الثورة السورية ولن تمحو ما سببته دبابات النظام من ويلات ومآس للشعب السوري، ودمار هائل لمدنهم وقراهم.

واستطرادا، لفت النائب حبيب الى أن من يُعطل الحل في سورية، هو نفسه يعطل الانتخابات الرئاسية في لبنان إنا بوجوه مختلفة، مشيرا على سبيل المثال الى أن أحد القادة الموارنة في قوى 8 آذار، أعرب صراحة عن عدم وجود مشكلة لديه في حال استمر الشغور في سدة الرئاسة (غامزا من قناة النائب سليمان فرنجية دون أن يسميه)، معتبرا بالتالي أن كل موقف مماثل سواء صدر عن جهة مارونية أم عن غيرها من الطوائف اللبنانية مرفوض، ومدان لكونه يشكل ازدراء كبيرا بالمصلحة اللبنانية بالدرجة الاولى، وبموقع الرئاسة اللبنانية بالدرجة الثانية، خصوصا أن الرئيس الماروني يمثل كل اللبنانيين وليس فقط الموارنة، معتبرا بالتالي أن كلا من حزب الله والتيار الكوني ومن يدور في فلكيهما يتحمل مسؤولية تعطيل النصاب والمغامرة بالاستحقاق الرئاسي، مطالبا تبعا لما تقدم كل لبناني يعتبر نفسه معنيا بقيام الدولة، محاسبة من لم يلمس فيهم حس المسؤولية تجاه الوطن والمؤسسات الدستورية، وذلك من خلال تحكيم ضميره قبل الإدلاء بصوته في الانتخابات النيابية في أكتوبر المقبل، هذا من جهة، مؤكدا من جهة ثانية أن محاولة العماد ميشال عون وحزب الله تعمية الرأي العام عن الحقيقة عبر التنصل من مسؤوليتهما عن التعطيل، لن تجدي نفعا في تضليل الرأي العام.

وردا على سؤال، أكد النائب حبيب أن الرئيس سعد الحريري منفتح الى أقصى الحدود على العماد عون، إلا أن هذا الانفتاح لا يعني التفاهم معه على رئاسة الجمهورية، وذلك لأن المطلوب من العماد عون هو واحد، أن يتفاهم مع مسيحيي قوى 14 آذار كشرط أساسي لموافقة تيار المستقبل عليه كمرشح وفاقي، مستدركا بالقول ان سياسة «أنا أو لا أحد» لن تخدم مصلحة العماد عون لا بالتوافق مع تيار المستقبل ولا مع غيره من قوى 14 آذار، وذلك لأن التفاهمات تأتي وفقا لقواعد ديموقراطية وليس وفقا لآلية الفرض بالقوة، مؤكدا أن مرشح قوى 14 آذار حتى الساعة هو سمير جعجع، مع العلم أن الأخير أعرب عن استعداده للانسحاب لصالح مرشح آخر لقوى 14 آذار.

وفي الختام، لفت النائب حبيب الى أن على العماد عون أن يدرك أن جواب الرئيس الحريري واضح ولا لبس فيه، وهو أنه لن يتخلى عن حلفائه المسيحيين في قوى 14 آذار، ولن يتجاوز وجوب تفاهم عون معهم، مصادقا على كلام الدكتور أحمد فتفت الذي قال فيه إن رد الرئيس الحريري على المساعي العونية «لتوجب وصوله حتى ولو أتى سيرا على الأقدام».